السياسة اللغوية ودورها في إحياء لغة الأمة.

د. عمارية حاكم *

Abstract

It seems to be very important to elaborate a united Linguistic Arab Policy which can make Arab native speakers be on harmony either in the same country or between Arab countries themselves. This Arab policy should assure the competence of the Arabic Language to be the Language of Science, Literature, Arts... as it was centuries before in the time of Khawarismi, Ibn Haytham, Abas Ibn Fernas, Ibn Sina, Ibn Khaldoun, Ibn Rochd...ect. This Arab Policy should promote a program that can further the aims and make the Arab Language in forefront with other foreign languages especially with the wild use of technologies in different domains which requires the development of learning and education and modern skills pushing it into progress by establishing a united Arab complex of terminologies.

Multilingual becomes a necessity and allows us to be wild opening on the other side of the world and leads us to an efficient communication with the others. As it is shown in the Holy Quran" ومن آياته خلق السماوات والأرض و اختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لأيات للعالمين. **الآية 22 من سورة الروم**. وقول الله تعالى يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا.**سورة الحجرات الآية 13**"

In this paper we are going to shed light on how we can establish this policy in the Arab countries and suggesting some solutions that we can see them very useful.

* المؤسسة: جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة الجزائر. الاختصاص: التواصل اللغوي.

الملخص:

لقد أصبح من الضروري رسم سياسة لغوية عربية موحدة، لتحقيق الانسجام بين الناطقين بها وتقليل التناقضات وتيسير التناقضات داخل الدولة الواحدة أو في دول المجموعة اللغوية الواحدة، ومن شأن السياسة اللغوية أن تعمل وتؤكد على صلاحية اللغة العربية لأن تكون لغة للعلوم والآداب والفنون والاجتماع كما كانت في عصورها الأولى، فقد قدمت العربية للحضارة الإنسانية الكثير من العلوم؛ كالأرقام الحسابية، والرياضيات (الخوارزمي)، والجبر والكيمياء (ابن الهيثم)، والطيران (عباس بن فرناس)، والطب (ابن سينا)، وعلم الاجتماع (ابن خلدون)، ونظرية المعرفة (ابن رشد)، وأرقى الشعر (الشعر الجاهلي)، كما قدمت العربية في ظل اعتناق الإسلام آفاق العلم التجريبي (علم الأجنة).

وعلى هذا الأساس يجب على سياستنا في الوطن العربي أن تؤسس لمنهج يحقق الأهداف والغايات للأمة العربية جمعاء، حيث يجعل العربية لغة جديرة بالدخول إلى ميدان سباق اللغات الدولي خاصة مع ظهور الوسائل والوسائط التكنولوجية الحديثة التي يجب استثمارها كإستراتيجيات تعليمية وتثقيفية وتواصلية لكل جزء من العالم العربي، وهذا يتطلب: – تأصيل وتطوير التعلم والتعليم والمناهج – ربط الماضي بالحاضر والمستقبل (ربط الأجيال بالتراث) – رسم خطط منهجية دائمة وأخرى مرحلية مواكبة لتطورات العصر ومرتبطة بنشاط العربي المتجدد – تحقيق سياسة لغوية فاعلة تعزز اللغة القومية – التعريب الشامل للتعليم المدرسي والجامعي – إنشاء المجمع اللغة العربية القومي – توطين البحث العلمي المتقدم في لغة الأمة – تحرير خطابات صناع القرار بالعربية الفصحى...

ولا يجب أن نخاف من التعدد اللغوي لأنه قدر محتوم استناداً إلى قوله تعالى: «**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ** »، سورة الروم الآية 22، ولا من اللهجات الوطنية ولا من اللغات الأجنبية، بل يجب أن نعد هذا ثراءً لغوياً ومكسباً ثميناً لإثراء معجم اللغة، ومنح فرصة للانفتاح على الآخر للاستفادة من خبراته والاطلاع على أفكاره ومن أجل تحقيق غاية الله من قوله تعالى: « **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا** »، سورة الحجرات الآية 13، وهي التواصل بين بني البشر حيثما وجدوا، هذا التواصل الذي لا يكون إلا باللغة التي تمثل شخصية الناطق بها، تقوى بقوته وتضعف بضعفه، كما تمثل مقدرته على المشاركة في بناء صرح الحضارة الإنسانية، ولن يتحقق لأي أمة من الأمم التقدم بغير لغتها.

ووفق هذا الطرح سأعالج في ورقتي البحثية إن شاء الله كيف نستطيع برسم سياسة لغوية محكمة إحياء لغة الأمة والمحافظة عليها، رغم رياح العولمة ووسائل الاتصال الحديثة التي أصبحت تخدم لغات أجنبية أخرى في مقدمتها الإنجليزية، مقترحةً بعض الحلول التي أراها ناجعة انطلاقاً من واقع اللغة العربية في عقر دارها.

تمهيد:

لقد منّ الله على الإنسان باللغة وميّزه بها عن سائر مخلوقات الكون، ودعاه إلى تعلّمها في كل الكتب (السماوية، حتى إنّ القرآن الكريم آخر كتاب سماوي قد دعانا إلى تعلم اللغة في أول آية من أول سورة نزلت على سيد الخلق محمد –صلى الله عليه وسلم– سورة العلق، في قوله تعالى: «**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ** »[1] فالمتعن في هذه الآيات الكريمات يدرك أن القراءة لا تكون إلا بعد الكتابة، وكلّ من القراءة، والكتابة لا يكونا إلا باللغة، وهذه اللغة هي إلهام من الله يمكّن الإنسان من امتلاكه، (علم الإنسان ما لم يعلم)؛ وهي تلك الاستعدادات الفطرية التي تولد معنا لتهبنا القدرة على تعلم أي لغة في الكون.

وتشير معظم الدراسات أنّ اللغة قد مرّت بمراحل عدّة في نشأتها؛ من كونها محاكاة، إلى كونها لاهوتية، أوجدها الله مصداقا لقولة تعالى: «**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا** »[2] إلى كونها وضع واصطلاح من قبل جماعة في بيئة معينة، اختارت أسماء لمسميات واتفقت على هذا الوضع، وهكذا تطوّرت اللغة، بل وكل اللغات الموجودة في العالم؛ وإن كنا نحن كمسلمين لا نؤمن بأنها وضع واصطلاح إيمانا مطلقا، لأن اللغة هي من آيات الله ومن مواهبه التي منّ بها على الإنسان؛ إلا أنّنا لا يمكن أن نتنكّر لكل الدراسات الجادّة التي طوّرت

[1]– سورة العلق، آيات 1، 2، 3، 4.

[2]– سورة البقرة، الآية 31.

مجال البحث في اللغة بكل مستوياتها، الصرفي، والنحوي، والتركيبي، والدلالي والتداولي .

وبناء على الأهمية العظمى لتواصل الأجيال منذ الحضارات القديمة إلى اليوم وإلى أجيال لاحقة، تعدّ اللغة أرقى وأهم وظائف الاتصال والتواصل بين بني البشر؛ لماذا؟ لأننا نستطيع تعلّمها وتعليمها للآخر؛ ولأن الاختلاف هو سنة من سنن الله في كونه كما أكّد الله تعالى في قوله «**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ**»،[1] وكذلك في قوله تعالى: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...**»،[2] فإن التعدد اللغوي مكسب ثمين يجب استثماره في كل مجالات الحياة، وأوّل ذلك التعليم، لأن التعليم هو أس رقي الأمم والحضارات، وبه تتطور كل مجالات الحياة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث إنّ إدارة التعدد اللغوي من قبل سياسة لغوية مخطط لها تساعد على إيجاد مجتمع المعرفة القادر على القيام بالتنمية البشرية، ولكن ما مفهوم التعدد اللغوي؟

– **مفهوم التعدد اللغوي:** التعدد اللغوي في أبسط تعريف له هو «استعمال أكثر من لسان واحد؛ أي استعمال أكثر من لغة واحدة؛ حيث نقول؛ هذا شخص متعدد اللغة؛ وهذا مجتمع متعدد اللغة؛ أو معجم متعدد اللغة أو متعدد اللغات».[3] ولأسباب تاريخية وجغرافية وسياسية واستعمارية وتجارية ولسانية، لا

[1]– سورة الروم، الآية 22.

[2]– سورة الحجرات، الآية 13.

[3]– علي القاسمي ، التعدد اللغوي والتنمية البشرية، مجلة اللسان العربي ع /71، مطبعة مكتبة الأمينة، الرباط، المغرب، 2013، ص220.

يوجد في العالم قطر من الأقطار يتكلم أهله لغة واحدة فقط، حيث معظم الأقطار لغاتها متعددة؛ وعلى هذا الأساس: فالتعدد اللغوي قدر محتوم أقرّ به الله تعالى في قوله عز وجل : «**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ**».[1]

وجدير بالذكر أنّه لا ينشأ مجتمع إنساني إلا تكون اللغة أداة نشأته، وسبب بقائه؛ ومن فضل الله تعالى على الإنسان هو منحه القدرة على اكتساب لغة مجتمعه منذ الطفولة أو أي لغة أخرى حتى وهو في سن الرشد من خلال ممارسة الاستماع والقياس؛ فيخطئ ثم يصيب وهكذا مع المحاولة والمداومة يتعلّم الإنسان ليس اللغة فقط إنما كل الحرف والمهن. إلا أنّ التعلم في مرحلة الطفولة ليس هو نفسه في سنّ الرشد، حيث لا تعود تلك الاستعدادات التي زوّد الله بها الإنسان حاضرة في متناول يده؛ لذلك فإن تعلم اللغات الأجنبية للناطقين بغيرها في سن الرشد وفي بيئة مختلفة أو في بيئة المتعلم الهدف ليست سهلة، ولذلك تعددت الطرق البيداغوجية لتعليم اللغات الأجنبية؛ كطريقة الترجمة، وتعلم القواعد، أو الطريقة السمعية البصرية، وخاصة مع ظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة التي حوّلت العالم إلى قرية حيث يمكن الحصول على أي معلومة في ظرف زماني قياسي جدا. دون تعب ولا سفر ولا إنفاق مرهق.

وتختلف الدوافع إلى تعلم اللغات الأجنبية، إذ منها ما هو تجاري، ومنها ما هو ثقافي، ومنها ما هو تبليغي، ومهما اختلفت الدوافع وتشعبت المآرب فإن فن الحكومة هو فنّ التربية؛ فكلما ازدادت التربية قلّت الجرائم،[2] على رأي

---

[1]– سورة هود، الآية 118.

[2]– 1823 (1789) Prrinciple of moral .J .Bntham، P.236/569، نقلا عن م.م لويس (اللغة والمجتمع) تر: تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، طبعة 2003، ص17.

العالم بنتام (Bentham) وهذا هو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه معظم محبي السلام العالمي. ولكن السلام العالمي لا يتحقق إلا بفهم الآخر، حيث يجب ربط كل منا بالآخر حتى لا نعيش في عزلة. وقد تغلّبت وسائل الاتصال الرّقمي على قيود الوقت والمسافة، وهذا يجبرنا على التفاعل والمشاركة، خاصة وأنّ كل المعلومات أصبحت متاحة لكل الشعوب، حيث أدّى التطوّر التكنولوجي الرقمي إلى فتح آفاق جديدة للاتصال الجماهيري. فتنوعت مصادر المعرفة والمعلومات وتيسر اكتساب معارف إضافية.[1]

- عولمة الثقافة وتفاعل الأجيال:

أ. العولمة:

للعولمة مدلولات لغوية متعددة، فقد سماها بعض المهتمين بالكونية(Globalization)، وبعضهم الآخر بما بعد الإمبريالية (Post impérialism) أو ما بعد الاستعمار، ومنهم من ربطها بالمشروع الأمريكي الجديد (New america political project)؛ على اعتبار أنّ هذا المشروع تعتبره أمريكا بأنه الهيمنة التي تخلق استقراراً عن طريق احترام مجموعة من قواعد اللعبة الدولية؛ ومهما تعددت المفاهيم، فالعولمة ظاهرة عالمية واسعة أدت إلى إدماج المجتمعات الخاصة في مجتمعات تزداد توسّعا يوما بعد يوم، إذ هي ظاهرة التوحد الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي يشهدها العالم اليوم؛ إذن العولمة هي نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار

[1]- ينظر عبد الكريم الدبيسي وزهير ياسين الطاهات، مقال دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي مجلة الاتصال والتنمية، دار النهضة، بيروت، العدد 2012/6، ص24.

للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.[1]

والعولمة من وجهة المنظور العربي هي: «نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، وأنها نظام عالمي يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصال كما يشمل مجال السياسة والفكر»،[2] وبناء على أهداف العولمة فالملاحظ أنها تركّز على تبادل المعارف دون قيود، ولا يخفى على ذي عقل أنّ كل حضارة لها عاداتها وتقاليدها، وطقوسها، ومعارفها، وثقافتها الخاصة بها، انطلاقا من القيم والأخلاق، والدين، واللغة، والتاريخ والعرق. وكل هذه المنابع تمثل الثقافة رمز هوية كل حضارة أو أمّة أو مجتمع.

ب. الثقافة: الثقافة في أحد مفاهيمها العامة هي الرؤية الشاملة للحياة، حيث تتألف من مجموعة من المبادئ المستمدة من مصادر ثلاثة هي: الدّين والأدب والفن، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتألف الثقافة من مجموعة أفكار عامة من قبيل الحرية والوطنية والديمقراطية والعدالة والجمال والفضيلة. إذ لكلّ من القيم والأفكار التأثير البالغ في توجيه السلوك، وفي رسم صورة مثلى لحياة الإنسان. والتعليم والثقافة جناحان لتنمية الفرد وتكوين قدراته وسلوكه وصياغة فكره ووجدانه، لنقل المعرفة من العالم الكبير إلى القاعدة الجماهيرية بلغة سهلة وميسرة للجميع.[3]

---

[1]– ينظر مقال، عبد الكريم علي الدبيسي، وزهير ياسين الطاهات، دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، ص28-29.

[2]– محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 (ت).

[3]– ينظر، محمد شوقس الزين ، سؤال الثقافة من وجهة نظر فلسفية، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،ع2/م43/2014، ص181.

ولقد أخذت الثقافة مفاهيم متعددة منذ عهد بعيد، إذ يشكل مفهوم (Culture) أحد الأفكار الكبرى التي ساعدت البشرية على إنجاز الكثير من التقدم العلمي والتطور الفكري، فهي ذات طبيعة تراكمية ومستمرة تنتقل من جيل إلى جيل، إنها تمثّل ميراثا اجتماعيا بكل منجزات البشرية. وتوجد في كل المجتمعات البسيطة والمعقدة، المتقدمة والمتخلفة، وهي تؤدي وظيفة كبيرة في تكوين الفرد وتكييفه مع الجماعة وتهيئته للقيام بكل النشاطات المنوطة إليه في مجتمعه وبالإضافة إلى ذلك؛ فهي مفهوم متعدد الأبعاد، وسيظل مفهومها يشغل العديد من المفكرين السياسيين والتربويين والمثقفين على مرّ الزمن لأنّ «لكل مجتمع ثقافة معينة هي نتاج الفكر المجتمعي إضافة إلى وجود إشكاليات لغوية، وإشكاليات إيديولوجية، وإشكاليات تاريخية، وأخرى تعليمية ثقافية».[1]

ومهما تعددت المفاهيم؛ تبقى اللّغة هي المحرّك الأساس لنقل الثقافات من جيل إلى جيل، ومن حارة إلى أخرى، ولقد أكّد (تايلور) على نقطتين أساسيتين هما: أننا نكتب الثقافة من المجتمع الذي ننتمي إليه بوصفنا أعضاء فيه، والنقطة الثانية أنّ الثقافة تتكون من الأشياء المادية التي يمكن عدّها وقياسها كاللغة والفنون.[2] حيث تحتل الثقافة النماذج التي يستعيرها مجتمع ليستعين بها في حياته الاجتماعية، وتلك التي ينشئها في بيئته.

اللغة والأمّة: على أساس أنّ اللغة هي التي تنقل الثقافات، يجب على كلّ أمّة أن تطور لغتها، وأن تدافع عنها، وتحميها من كل خطر قد يهددها، فاللغة التي لا تنتج ولا تسوق بها المعارف مصيرها الانقراض والتلاشي والزوال، واللغة

[1]– ينظر، عبد الكريم الديسي وزهير ياسين الطاهر ، دور وسائل الإعلام الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، ص27.

[2]– أحمد تركي، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساحي، بيروت، ص15.

العربية من بين اللغات السامية العريقة التي يعدّ الدفاع عنها واجبا تقتضيه الضرورة الدينية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية «إنّ اللغات لا تستعار أو تستورد من خارج، كما تستورد السلع؛ إذ هي قوام الشخصية الوطنية لكل شعب، ومادّة تراثها الثقافي ومضمونه، فلا سبيل لشعب إلى التعبير عن شخصيته إلا بلغته الوطنية، ولا سبيل إلى حسن التعبير عنها إلاّ بتطوير لغته بحسبانه تطويراً رديفاً لثقافته، وإذا كان لدولة واقعة تحت الاحتلال؛ أي تتجرّع لسان غيرها مكرهة، فلا شرعية لإكراه شعبها على تجرّع ذلك أيضا».[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدّفاع عن لغة الأمّة لا يعني الانغلاق على الذات، وإنّما الانفتاح على لغة الآخر تعلّما وتعليما وثقافة، لأنّ تعلّم أيّ لغة أجنبية هو مكسب ثمين وغنيمة على حدّ تعبير "كاتب ياسين" ما اللغة الفرنسية إلا غنيمة من غنائم الحرب ظفر بها الجزائريون بعد انتصارهم على عدوّهم[2] (1966) هذا الكاتب الذي ما كان يتقن اللغة العربية، لذلك كان يكتب بلغة الاستعمار الفرنسي وبها صاغ أدبه، فكان يسميّها لسان الذئاب، وبعد أن حصلت الجزائر على استقلالها (1962) دوّن عبارته المشهورة «إنّ الفرانكفونية آلة سياسية بتضرنع الاستعمار الجديد حتى تستمر تبعيتنا، ولكن استخدام اللغة الفرنسية لا يعني أن من يستعملها هو عون من أعوان السلطة الفرنسية، إنّي أكتب باللسان الفرنسي كي أقول للفرنسيين إني لست فرنسيا».[3]

---

[1]– مقال، بيان اللسان، مجلة النهضة طباعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، ع2014/09، ص06.

[2]– ونقلا عن، عبد السلام المسديّ، الهوية العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط2014/1، ص13.

[3]– نقلا عن، عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، ص13.

إن اللغة هي الكائن المجرّد بإطلاق، وهي الموجود الملازم لنا في الوجود، لذا فإنّه لا غنى للعرب عن لغتهم، ولا غنى للغة العربية عن أبنائها. «فللعربية قابلية تاريخية وذاتية كبرى للتفاعل مع معارف عصرها وعلومه، واستيعابها وتوطينها معرفيا ومفهوميا واصطلاحيا فيها، فضلا عمّا فيها من قابلية لتوليد واشتقاق المفاهيم والاصطلاحات المناسبة للتعبير عن المنتوج المعرفي والعلمي العربي»،[1] ولذلك فلا نهضة ممكنة لشعب إلاّ بلغته الوطنية، إذ تمثل اللّغة ثروة للأمم، إذ باللغة يتمّ أمر الإنتاج، وبسببها يقوم التنظيم وتنسيق التدبير، وعبرها ينتظم التبادل في الأسواق ويتحقق التداول في الأعمال، وثروة الأمم لا تتحدد بما تحت أيديها من موارد في الفلاحة والصناعة والتجارة وغيرها من الأنظمة الاقتصادية فحسب، بل إنّها تصدر أيضا عن موارد إجرائية من أهمها وأثمنها مورد اللغة.[2]

وفي عهد الزراعة والصناعة دعت كثير من الدول إلى تعلّم القراءة والكتابة حتى يكون هناك شعور جماعي، وتطوّر في الاتصال والتعامل، «وواضح أنّ الاتصال اللغوي والمناهج الاقتصادية متساندان؛ ففي العالم الحديث لم يتحقق التوسّع في التعليم النطقي والكتابة من أجل وجود الوسائل المادية كالمدارس والصحافة والإذاعة فحسب، بل، إنّه تحقق كذلك لعدم إمكان الاستغناء عن الصورة المتطوّرة للاتصال اللغوي، من أجل أن تؤدي المناهج الاقتصادية الحديثة غرضها، وتنمو اللغة الجماعية في المناهج، لأنهما متكاملان تكاملا تاما والمناهج متكاملة في نفس الوقت من أجل تطوّر اللغة

[1]– بيان اللسان، مجلة النهضة، ص07.

[2]– نفسه، ص08-09.

الجماعية، فهذه المناهج تؤدي وظيفتها مع قسط متزايد من الشعور الجماعي».[1] يحيل هذا الكلام إلى أن الشعور الجماعي متزاوج مع اللغة تزاوجا لا انفصام له. وهذا الشعور يؤدي بدوره إلى ميلاد الفعل الجماعي يقول إينشتاين (Epstein) وهو المتحدث الرّسمي عن أهداف التربية السوفيتية، «إنّ هدفنا أن نخرج رجالا يسيطرون تماما على المنهج الفني في عملهم... ومن ثمّ نتقدم بالدولة السوفيتية إلى مكان أقرب إلى العهد العظيم الذي ينمحي فيه الحدّ الفاصل في النهاية بين العمل العقلي، والعمل العضوي».[2]

ونحن نقول؛ إنّ الوعي الجماعي بقيمة اللغة أو بلغة الأمة فرض وواجب، قبل أن يكون مجرد عاطفة؛ يرى المسدّي أنّ الأعراف قد أسلمت مصير اللغة لأضرب ثلاثة من الخطابات هي؛ الخطاب العاطفي، والخطاب الأيديولوجي، والخطاب الغيبي، حيث يمثل الخطاب العاطفي خطاب الحمية وإفرازات الأنا الجمعية التي تحرّكها الجماعة وتتقد بها الأحاسيس، بينما يدل الخطاب الإيديولوجي على معنى الانخراط المتحزّب في سبيل الخيار الحضاري الشامل، وتحرّكه التراكمات النفسية التي جرفتها سيول الأحداث المتعاقبة عبر التاريخ، حيث يؤمن الضمير الجماعي أنّ الصراع العسكري قد خبا لهيبه، وحلّ محلّه صراع الهويات، وليس للهوية من عماد يجسّد رمزيتها العليا إلاّ اللغة، ويستمد الخطاب الغيبي وقوده من القناعات الإيمانية؛ وعلى الرّغم من أنّ كل هذه الخطابات تخدم اللغة بنسب متفاوتة إلاّ أنّ الغائب الأكبر في معالم القضية اللغوية العربية هو على وجه التحديد لحظة الوعي بضرورة إيجاد خطاب

[1]– م م، لويس، اللغة في المجتمع، ترجمة تمام حسان، ص145-146.

[2]– نقلا عن المرجع السابق، (اللغة في المجتمع)، ص163.

يستجيب لأشراط الموضوعية العلمية، ويتواءم مع متطلبات التشخيص العقلاني، دون أن ينخرط في أعراض الاستيلاب الثقافي أو يجرّ إعوار الانبتات الحضاري؟[1]

إنّ جواب عبد السلام المسدّي عن هذا السؤال يكمن في استثمار اللسانيات لمعالجة القضايا اللغوية بوصف اللسانيات العلم الإنساني الشامل بامتياز، حيث لا تفاضل بالمنشأ والتخليق بين لغة وأخرى، ولا بين ثقافة وسائر الثقافات التي تخالفها، و هو الأنموذج الفرد لانسكاب المعرفة في مصاهر الانتماء الإنساني الكامل؛ إذن؛ إنّ المرجو بذاته، هو خطاب يحتكم إلى المنجز المعرفي[2] لمعالجة أي قضية لغوية، ويبدو جواب المسدّي غاية في الدقة والموضوعية من ناحية تعليم اللغة أو تعلّمها، باستثمار مبادئ اللسانيات؛ في حين إنّ الحفاظ على لغة الأمة يتطلب سياسة لغوية مخطط لها من جهات متعددة الأطراف؛ يتقدمها صنّاع القرار وخبراء سياسيين؛ ومتخصصين لسانيين، وأطباء نفسانيين، ومدرسي اللغة من محبّيها والغيورين عليها.

ولا يخفى على أحد من العرب، أنّ اللغة العربية أصبحت تعاني من التدني الكبير في عقر دارها وبين ذويها، إذ أصبح أبناؤها ينفرون منها، بل ويخجلون من التخصص فيها، وذلك راجع إلى عدّة أسباب، أهمها التهميش الرّسمي، إذ لا زالت هناك بعض الإدارات التي تتعامل باللغات الأجنبية في مصادر الوثائق، مشرقا (إنجليزية) ومغربا (فرنسية)، وكأنّ الاستعمار لم يغادرنا بعد. «وتعود الضائقة إلى حرمان العربية من حقوقها الدستورية في أنّ تكون

[1]– ينظر، عبد السلام المسدّي، الهوية العربية والأمن اللغوي، ص15-16.

[2]– ينظر، الهوية العربية والأمن اللغوي، ص16-17.

لسان التعليم كلّه، بأسلاكه ومواده كافة، ولسان الإدارة والاقتصاد والأعمال، على مثال سائر الدول الحديثة التي تتنزل لغاتها الوطنية منزلة عملة التداول الأساس في قطاعات المعرفة والإنتاج، والحرمان هذا سياسي ولا مبرّر لغويا له، لأنّ العربية أهل لأنّ تنهض بأدوارها كاملة في ميادين المعرفة والإنتاج»،[1] فقد كانت العربية لغة علم وحضارة، والتاريخ يشهد بذلك: "وربمّا يعد ابن سينا (980م–1037م) من أبرز الكتاب الذين كتبوا في الطب بالعربية، وقد أشاد (ميرهوف) بكتابه (القانون في الطب) بوصفه العمل الرائد للتنظيم العربي وذروته، «تُرجم ذلك الكتاب إلى اللاتينية في القرن الثاني عشر وواصل مسيرته ليهيمن على دراسة الطب في أوروبا حتى القرن السادس عشر على الأقل، ويعد ابن النفيس (Annals) المتوفي 1288م واحدا من الشارحين المتميزين لابن سينا، مارس عمله بالقاهرة، وكان أوّل من وصف الدورة الرئوية للدم»،[2] بالإضافة إلى الرازي (860م–926م) رئيس أول مستشفى أسس ببغداد، والكناش الملكي كتاب بن العباس المجوسي (ت 994م) والكندي (ت 874م) الطبيب العظيم والفلكي والرياضي المتخصص، والفيلسوف العظيم الذي ترجم كتابه "مختارات من الفن الطبي" إلى اللاتينية على يد (جيرارد أوسيريمونا)، وهناك ابن رشد، وابن زهر، حيث كانت مصر مركزا جديدا للفكر الغربي خاصة بعد تأسيس الأزهر الشريف الذي أنشئ مع تأسيس الدولة الفاطمية.[3]

---

[1]– بيان اللسان من أجل اللغة العربية، هلال القول، مجلة النهضة، ص3.

[2]– محمود فوزي المناوي، العلم واللغة (متى يتكلم العلم العربية؟) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ط)، 2013، ص172.

[3]– نفسه، ص172-173.

إنّ القصد من العودة إلى تاريخ العربية، هو تذكير للأجيال المتلاحقة بأنّ العربية هي لغة علم، وليست وعاءا فقط، لقد أنتجت العربية حضارة عريقة على الرّغم من مجاورتها لعديد من الأقوام، وتعاملها تجاريا مع كثير من الأمم والشعوب، وهجرة أبنائها إلى عوالم مختلفة اللغة، ثمّ احتكاكها بالأعاجم بعد الفتوحات الإسلامية، وظلت العربية إلى عهد بعيد لغة حضارة وعلم ولم تتعرض لا إلى الاضطهاد ولا إلى الصراعات ولا إلى حروب لغوية، رغم الحروب الصليبية، وحروب المسلمين مع المشركين؛ غير أنّ هذه المنزلة العظيمة قد فقدت في العصور المتعاقبة، منذ العصر العباسي الثاني إلى يومنا هذا، وتعود الأسباب والدوافع إلى تهميشها من قبل ذويها وصنّاع القرار، وإلى الحروب في كل من المشرق والمغرب العربيين، حيث عملت معظم الدول الاستعمارية على حرق المساجد، ومنع تعلم العربية، وفرض لغتها على أبناء الدول المحتلة، وبعد استقلال هذه الدول بدلا من أن تهتم بتدريس لغتها، راحت تهتم بتدريس لغة المعمّر، بنيّة "من تعلّم لغة قوم أمن شرّهم" وبدلا من الانفتاح على تفكير الآخر، راح أبناء العربية يمجّدون ويفتخرون باللغة الأجنبية، فمن فتح مطعما يضع لافتة بلغة المستعمر، ومن فتح محلا تجارياً يضع أسعارا بلغة المستعمر، ناهيك عن الكارثة العظمى، وهي الإدارات ومؤسسات الدول وكأنه لا توجد مصطلحات عربية تحل محلّ تلك المصطلحات الأجنبية في المؤسسات الاقتصادية، ومع ظهور التكنولوجيات الحديثة فقد تعاظم الأمر حيث معظم المصطلحات باللغة الإنجليزية التي هيمنت عالميا، كونها صاحبة الإبداع والابتكار.

وإزاء الوضع الراهن، عصر الرقمنة ومجتمع المعرفة، لابدّ من أخذ كلّ الاحتياطات لحماية لغة الأمة، حيث نستعمل هنا مصطلح "أمة" بمفهومها وإيحاءاتها وظلالها الدلالية الخاصة التي تستمدّها من رمزيتها وحمولتها

الحضارية في الثقافة العربية، أي بالمفهوم الذي يجعل من الأمة كيانا أوسع وأشمل من الدولة أو الشعب أو الوطن في المعجم السياسي العصري، كيانا موحدا في الانتماء الحضاري والثقافي متضامنا من العواطف والمشاعر والأهداف عابراً للقارات، متعاليا على الأعراف والقوميات، مترفعا عن كل عوائق الاختلاف الطائفي واللغوي. وما هنالك من ألوان وأشكال وجنسيات، متجاوزا الحدود الوهمية الناتجة عن التقسيمات السياسية الضيّقة وما رسمه الاحتلال الأجنبي من خرائط وفق مصالحه وأهوائه ومطامعه.[1]

وتشمل لغة الأمة العربية الفصحى لهجات متعددة، ولكنّها من أصل جيني واحد وهو العربية، غير أنّ هذا لا يشكل مشكلا، ولا أي عائق في تطور العربية الفصحى ولا انقراضها ما دامت هي لغتنا الرّسمية في المدارس والجامعات والمؤسسات، وهذا ما نسميه من وجهة نظرنا تعددا طبيعيا، حيث لا يوجد في العالم لغة لا تخلو من اللهجات أو من العامية، ولكن التعدد الذي يجب الحذر منه وفي الوقت ذاته استثماره لخدمة أغراض تنموية (تعليمية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية) هو ما يسمى في اللسانيات الاجتماعية بالازدواجية اللغوية، وإنّ كان هناك من ينعتها بالثنائية اللغوية، يقول (مالمبرج) (Malmberg) في حديثه عن الثنائية : «إنّ كلّ تداخل بين عدد من الأنظمة يفترض وجود شيء من الازدواجية اللغوية»،[2] وفي مقابل هذا الرأي يصادفنا رأي يجعل التقابل بين لغتين مختلفتين ازدواجا، أمّا التقابل بين الفصحى

[1]– عبد العالي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم (عن واقع اللغة العربية في بيتها الاجتماعية والثقافية)، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1/2014، ص05.

[2]– ينظر، منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس، دمشق، ط1/1987، ص50.

والعامية فثنائية لغوية، [1] حيث التنوع الرّفيع يمثل الفصحى، بينما يمثل التنوع الوضيع العامية، وحتى نخرج من هذين المصطلحين وإشكاليتهما في الوضع والاتفاق، نقول التعدد اللّغوي، حيث لا تدخل العامية (اللهجة الدارجة) في التعدد اللغوي، لأنها لا ترقى إلى مصاف اللغة الفصيحة المشتركة، بسبب ضآلة مفرداتها ومصطلحاتها، وفقر بنيتها وتراكيبها، ومحدودية نطاقها الجغرافي، فهي تتباين من منطقة إلى أخرى، ومن مدينة إلى مدينة، ولا تصلح للتفكير المنطقي التجريدي ولا للتعبير عن الأبحاث العلمية، ولا الاستعمال المشترك الواسع، فهي صالحة للاستخدام اليومي السريع.[2]

وعلى هذا الاعتبار، فلم يعد التعدد اللغوي يشكل خطرا على انقراض اللغات، لأنّ النظرة القومية المنغلقة قد تغيرت، حيث أصبح التعدد اللغوي يساهم بشكل كبير في التنمية البشرية خاصة، إذ لم يعد مفهوم التنمية الاقتصادية يأخذ في النظر نموّ الإنتاج في البلاد، وزيادة الدخل القومي، ولكن هذا المفهوم قد تطوّر ليشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية لتكون التنمية شاملة، بحيث يطلق عليها اسم "التنمية الإنسانية" أو "التنمية البشرية" التي تتخذ من الرّفاهالاجتماعي «معيارا لها ليعبّر عن إشباع حاجات المواطنين الأساسية من سكن وغذاء وتعليم، ... فهي لا تقتصر على عنصر من عناصر الإنتاج، بل تشمل الإنسان والأرض معا...، وينطبق عليها القول العربي القديم الذي يجعل

[1]– ينظر، أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة بيروت، د.ط، د.ت، ص134-135.

[2]– علي القاسمي، مقال، النقد اللغوي والتنمية، مجلة اللسان العربي مكتبة ومطبعة الأمنية، الرباط، العدد، 2013/71، ص220-221.

من مهمة الدولة "استصلاح العباد وعمارة البلاد" فالدولة هي التي تخطط للتنمية البشرية وتنفذها وترعاها».[1]

إنّ الدّفع بتيارّ التعددية إلى المواجهة (علما بأنّ تعدد الألسنة كان موجودا في المجتمعات منذ القدم ولم تخلقه التيارات أو الإيديولوجيات الحديثة، رغم أنّها تزعم اكتشاف أهميته حين رفعت شعار حمايته والدفاع عنه)، وإنما كان هنالك عامل إيديولوجي قويّ وهو المتمثل في ردّة الفعل المقابلة لتيار العولمة (الثقافية واللغوية الجارف)، فخوف الدول الأوروبية الكبرى من سيطرة الإنجليزية دفعها بلا شك إلى رفع شعار التعددية اللغوية إشفاقا على لغاتها وحماية لها من التراجع والانهيار، وليس خوفا على اللغات الضعيفة والصغيرة كما يشاع.[2]

ولا يخفى على أحد أنّ فرض الإنجليزية عن طريق العولمة اللغوية على العالم يمثل خطرا على اللغات الكبرى المركزية والوطنية، وخاصة في الدول التي يرتبط اسمها باسم لغتها الرّسمية، أمّا اللغات الصغيرة فالعولمة تضمن لها مقعدها ولا تستهدفها لأنها لا تنافسها، ومن بين اللغات المهددة العربية والفرنسية والإسبانية والألمانية ونحوها، حيث تتغير اللغات تحت مفعول بناها الداخلية واحتكاكها باللغات الأخرى والمواقف السياسية التي تعمل على التدخل السريع للحفاظ على لغة الهوية.

السياسات اللغوية: في الأوضاع الموسومة بالتعدد اللغوي قد تضطر الدول إلى ترقية لغتها إذا رأت أن هناك خطرا يهددها ويحدق بها، وهذا الذي يحدث حاليا

---

[1]- نفسه، ص221.

[2]- عبد العلي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم، ص66.

لمعظم لغات العالم الكبرى، وخاصة العربية التي لابدّ من تكثيف الجهود للحفاظ عليها في هذا العصر الرّقمي المؤدّي إلى المجهول؛ لقد بات ضروريا الاحتكام إلى سياسة لغوية من قبل كلّ الغيورين على العربية في العالم العربي، وإذا كانت العولمة تشكل خطرا في بعض جوانبها؛ فلا ننكر جوانبها الأخرى الإيجابية المتمثلة في التواصل السريع بين كل الدول عبر الشبكات وكل المواقع الالكترونية فما مفهوم السياسة اللغوية؟

مفهوم السياسة اللغوية:

ظهر مصطلح السياسة اللغوية (Planification Linguistique) عام 1959 على يد عالم اللسانيات الاجتماعية إينار أوجن (Einar Hang) الذي كان يسعى إلى بناء هوية وطنية للنرويج بعد قرون من الهيمنة الدانماركية.[1]

إنّ المساءلة اللغوية ليست بالأمر الجديد، فقد تدخّل الإنسان منذ احتاج إلى التواصل مع غيره إلى كل ما يوسّع نطاق هذا التواصل الذي كان إشاريا في مراحله الأولى، فلم يجد غير اللغة التي تميّز الإنسان عن سائر المخلوقات؛ ثم إنها أرقى وظائف الاتصال والتواصل الست التي حدّدها رومان جاكبسون في نظرية التواصل، وعلى هذا الأساس فقد حاول الناس وضع القوانين والإفصاح عن الاستعمال اللغوي الحسن أو التدخل في صورة اللغة، كما انتصرت السلطة السياسية دائما لهذه اللغة أو لتلك، مختارة تسيير الدولة بلغة بعينها، أو فرض لغة الأقلية على الجماعة، غير أن السياسة اللغوية من حيث هي تحديد الاختيارات الكبرى في مجال العلاقات بين اللغات والمجتمع، وتطبيقها، أي بما

[1]– ينظر، لويس جان كالفي ، السياسات اللغوية، ترجمة، محمد يحياتن ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2009/1، ص08.

يدعى بالتهيئة أو التنشئة أو التخطيط اللغوي، هي مفاهيم حديثة قد لا تغطي الممارسات اللغوية القديمة إلا جزئيا.[1]

وبناء على حداثة المفاهيم، فالسياسة اللغوية في تعريف علي القاسمي هي «نشاط تضطلع به الدولة، وتنتج عنه خطة تصادق عليها مجالسها التشريعية، ويتم بموجبها ترتيب المشهد اللساني في البلاد، خاصة احتيار اللغة الرّسمية، وينصّ على السياسة اللغوية للدولة في دستورها أو قوانينها أو أنظمتها، وأحيانا لا توجد نصوص قانونية متعلقة بالسياسة اللغوية، فتستشف تلك اللّغة من الممارسات الفعلية».[2]

واعتمادا على الأهمية الكبرى للسياسة اللغوية عاد إينار راوجين موضوعها عام 1964 في الاجتماع الذي نظّمه"ويليام برايت"(Wiliam Bright) في جامعة UCLA الذي عدّ فيما بعد معلما لظهور علم الاجتماع اللغوي، ولقد حضر هذا الاجتماع كل من (برايت، أوجن، لبوف، تمبرز، هايمس، سماران، فجسون،...) وفي عام 1970 اجتمع الفريق نفسه بحضور "فيشمان(Fichman) فاكتملت القائمة التي مثّلت علم الاجتماع اللغوي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رقب "التهيئة اللغوية" إلى "جرن المعمودية" (Fronts baptissimaux)، فتوامن علم الاجتماع مع تحديد فيشمان للسياسة اللغوية بوصفها علما تطبيقيا،[3] في حين قدّم بيار إيتيين لابورتان(Pierre la portein) السياسة اللغوية بوصفها

[1]– ينظر السياسات اللغوية، ص07.

[2]– السياسة اللغوية في البلدان العربية ، علي القاسمي، (الإعلام نموذجا) www.manfata.com يوم 12 فيفري 2011، على الساعة 9:45.

[3]– ينظر، لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، ص08-09.

الإطار القانوني والتهيئة اللغوية كمجموع الأعمال التي تهدف إلى ضبط وضمان منزلة ما للغة أو عدّة لغات.[1]

وفي أصل التداول العربي تمثل السياسة اللغوية «المواقف الرّسمية التي تتخذها الحكومات تجاه استعمال اللغة ورعايتها، سواء كانت هذه المواقف مدعومة بالفعل كإقرار القوانين أو تمويل البرامج، أو كانت مدعومة بالخطب والقرارات المنمّقة على الورق».[2]

وانطلاق من التعامل الرّسمي لأجهزة الدولة مع اللغة الوطنية الرّسمية واللغات الأجنبية داخل الكيان السياسي لابدّ من إنزال اللغة الوطنية، لغة الأمة المنزلة الأولى، كما تفعل معظم الدول العظمى التي ارتقت وتطوّرت لما حافظت على كيانها اللغوي، وإذا كانت السياسة اللغوية تطلق على مجموعة من الاختيارات الواعية، والتدابير المتعلقة بالعلاقات بين (اللغة/اللغات) والحياة الاجتماعية؛ فإنّ التخطيط اللغوي هو التطبيق الفعلي لهذه السياسات حيث يمثل "القرار الذي يتخذه مجتمع ما لتحقيق أهداف و أغراض تتعلق باللغة التي يستخدمها ذلك المجتمع" لحماية اللغة القومية من التحديات المحدقة بها، من مثل تحديثها أو حمايتها من المنافسة اللغوية الأجنبية، ومواجهة التعدد اللغوي، أو طغيان العاميات على اللغة الفصحى الرّسمية لغة التعليم والإدارة والعلم والإبداع، حيث يتكفّل بالتخطيط نخبة متخصصة من صناع القرار، ولسانيين، وعلماء النفس، وأطباء، وعلماء الاجتماع وغيرهم.

---

[1]– المرجع نفسه، ص10-11.

[2]– المصطفى تاج، نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة، www.altasamuh.com يوم 12 فيفري 2011، على الساعة 01:45.

وعلى هذا الأساس؛ فمصطلح التخطيط اللغوي، هو تلك المساعي والجهود المبذولة للتأثير على سلوك الآخرين، بما يتعلّق بالتحصيل اللغوي، وبنية اللغة، وتاريخ اللغة، وتحديد وظيفتها وقيمتها بين أبنائها وعالميا، ومن هنا فالعلاقة بين السياسة والتخطيط اللغويين فهي علاقة تبعية؛ قرارات السلطة تمثل (السياسة) والانتقال إلى العمل يمثل (التخطيط) ومن أحد أهم أهداف التخطيط كعلم هو إبراز دور اللغة في بناء الدول بعد مراحل الاستعمار والعولمة".[1]

اللغة والهوية:

ولأنّ اللغة تمثل هوية الشعوب، تقوى بقوة شعوبها وتضعف بضعفهم، ولأنّها كائن حي يحيا ويتطوّر، يضعف أو يقوى، ينتشر أو يتلاشى وينقرض، ولأنّها ألفاظ يعبّر بها كل قوم أغراضهم، وهي من الأوضاع البشرية وأدب لغة أي أمّة هو ما أودع في شعرها ونثرها من نتائج عقول أبنائها وصور أخيلتهم وطباعهم؛ مما شأنه أن يهذب النفوس، ويثقف العقول، ويقوم الألسنة؛ ولأنها وسيلة معرفة تاريخ الأمم الذي هو معرفة أخبار الماضين وأحوالهم من حيث معيشتهم، وسياستهم، وأدبهم، [2] ولأن اللغة تمثل موضوعا ثقافيا يعتمد على "الثقافة بالمعنى الذي يميز الإنسان عن غيره من الحيوانات"، ولأن إخراج المجتمع من لغته أو إخراج لغته منه، لتحلّ مكانها لغة أخرى، هو أشبه

[1]– ينظر، سعد بن هادي القحطاني، التعريب ونظرية التخطيط اللغوي، (دراسة تطبيقية عن تعريف المصطلحات في السعودية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2002، ص70.

[2]– ينظر، السيد أحمد الهاشمي، جواهر الأدب، درا الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، ط1999/1، ص243.

بالتهجير القسري من الوطن أو الحمى؛ لا يوجد مجتمع إلاّ ولديه لغة ودين، وربما كان تغيير اللغة أصعب من تغيير الدّين لأن الإنسان يسكن لغته.[1]

وإزاء ما يشكله وضع اللغة من أهمية وخطر يتهدد الدول والأمم والشعوب؛ رأى بعض علماء الاجتماع أنه يجب الاهتمام بكل ما يمت للغة بصلة، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق سياسة لغوية محكمة من قبل متخصصين وغيورين على لغتهم، ولقد «نشر فيشمان وفرجسون وداس قوبتا (Das Gupta) عام 1968 كتابا جماعيا للقضايا اللغوية في البلدان النامية، وخلال السنة الجامعية 1968-1969 اجتمع أربعة باحثين هم: جيو تير ندراس قوبتا (Jyotitnidrass Gupta) وجوشو فيشمان (Joshum Fishman) وبيورن جرنود(BJORD Jernaud) وجوان روبن (Joan Ruban) اجتمعوا في (Center East -Weast) بهاواي للنظر في طبيعة التخطيط اللغوي»،[2] وتبعا لأهمية السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي عاد علماء الاجتماع الأربعة السابق ذكرهم إلى موضوع القضايا اللغوية، ولكن هذه المرّة تمّ استدعاء اثني عشر شخصا (أنثروبولوجيون، لسانيون، علماء اجتماع، اقتصاديون، ...) حيث اشتغل كل هؤلاء في مجال السياسة أو التخطيط اللغوي، وقد تمخض عن هذا الاجتماع كتاب عنوانه (Can language be planned ?) (هل يمكن تخطيط اللغة؟)

وعلى أساس أن اللغة هي رمز هوية الشعوب والأمم، فإن أمر الحفاظ عليها أو تدهورها هو أمر سياسي بالدرجة الأولى، وأما ظهور مصطلحي السياسة والتخطيط اللغويين فقد ظهرا بعد السنوات التي تلت مباشرة تصفية

---

[1]– ينظر، مجلة النهضة، مقال، الفضل شلقات اللغو والدولة المفقودة (الإنسان يسكن لغته)، طباعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب ع9، خريف 2014، ص15.

[2]– لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، ترجمة محمد حتياتن، ص09.

الاستعمار في العديد من البلدان الإفريقية والآسيوية، وموازاة مع ذلك ظهرت تأملات حول العلاقة بين اللغة والقومية (Lanaguage and Nationalisme) في كتابات ج. فيشمان والواقع اللغوي للمستعمرات القديمة (Linguistique et Colonialisme 1974) مع (لويس جان كالفي)، والملاحظ أن التشديد حصل على البلدان الحديثة التي استرجعت سيادتها وهي في طريقها إلى النمو، وقد أشرف الفرنسي روبير شودنسون (Robert Kodinson) على سلسلة من الكتب بعنوان (اللغات والتنمية)، وكأن السياسة اللغوية ولدت كإجابة لمشاكل البلدان السائرة في طريق النمو، أو الأقليات اللغوية، وكأن أوروبا لا يعنيها أمر السياسة اللغوية.

2. اللغة والتنمية:

وانطلاقا من اللغات والتنمية؛ فلم يعد مصطلح التنمية يعني الاقتصاد وحده، أو يأخذ في النظر نمو الإنتاج في البلاد وزيادة الدّخل القومي، بل تطور هذا المفهوم يشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، لتكون التنمية شاملة بحيث يطلق عليها اسم "التنمية البشرية" أو "التنمية الإنسانية"،[1] ولقد «بينت المشاكل اللغوية بالكبيك والولايات المتحدة الناجمة عن الهجرة الإسبانية ثم في أوروبا، نتيجة بناء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بأن السياسة والتخطيط اللغويين ليسا مرتبطين بالتنمية فحسب، أو بأوضاع ما بعد الاستقلال، إن النص المؤسس (لأوجن) حول النرويج كان من شأنه أن يوحي بتلك العلاقات بين اللغة (اللغات) والحياة الاجتماعية، وهي في ذات الوقت مشاكل هويات وثقافة واقتصاد وتنمية، وهي مشاكل تطول جميع البلدان، وهكذا سيتم الوقوف

[1]– علي القاسمي، مقال، التعدد اللغوي والتنمية البشرية، مجلة اللسان العربي، ع71، ص221.

على وجود سياسة لغوية للفرانكوفونية والأنجلوفونية إلخ. من وجهة النظر هذه، كان بروز أمم جديدة مؤشرا وأمارة على ذلك».[1]

اللغة والوعي الجديد:

أمام الوعي بالخطر الذي يتهدد اللغات بات من الضروري إعادة النظر في واقع اللغة العربية في العالم العربي، ومساءلة الذات عن هذا الواقع المخجل الذي أصبحت عليه لغة الضاد، العربية التي كانت لغة العلم والحضارة والثقافة؛ إننا نعلق دائما ما آلت إليه لغتنا الأم من تدهور على الغرب وعلى العولمة؛ وقد يكون هذا في بعض جوانبه صحيحا؛ ولكن إذا كنا على وعي بالمشهد اللغوي العربي الجديد، الذي يوحي بأننا في حضرة معالم غير مألوفة وقد نخالها شبيهة باليقظة الحميدة، فلماذا لا نقف أمام هذا الوضع وقفة المتأني الذي يريد أن يراجع صيحة الفزع التي سبق لنا أن صحناها؛ لا بالانخراط في الحماسة المتدفقة أو في النضال الفكري المنفعل، وإنما بالتشخيص المعرفي الذي يتعقل خفايا الصورة ومكوناتها دون أن يفرّط في مواثيقه المبدئية، أو يستخف بأوصال الانتماء.[2]

يتطلب التشخيص المعرفي إذن؛ التعقل والتمحص، والدراسة التحليلية للأوضاع؛ وتمثل الغيرة على اللغة العربية قبل كل شيء تعبيرا عن الارتباط العضوي بين الفرد وجماعته، وهي إخلاص للتربة التي ولد عليها الإنسان، ووفاء عميق لقيم الوطن والجماعة، فالإنسان يحيا باللغة، وتعيش تغيراتها وتطوّرها بحكم أنها كائن ينمو مع النمو التدريجي للواقع، لهذا توجد اللغة مع

[1]– لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، ص13-14.

[2]– ينظر عبد السلام المسدّي، الهوية العربية والأمن اللغوي، ص25.

الفرد وجودا كينونيا، تتقوى بقوته، وتتحصن بحرصه وصدق غيرته على وجودها في حياته، لكن هذه الغيرة لا يمكن أن تشتعل ملتهبة إلاّ إذا وجد من يحميها حماية علمية مبنية على أسس دقيقة ومتينة، ووفق سياسة وطنية واضحة المعالم والأبعاد.[1]

استراتيجيات السياسة اللغوية العربية :

1. الاهتمام باللغة والشأن التربوي التعليمي:

على أساس المعالم والأبعاد؛ تبنى السياسة والتخطيط اللغويين لحماية الهوية الحضارية والتاريخية للمجتمع، ولعلّ أوّل مدخل لحماية اللغة العربية وبالطبع كل اللغات هو الشأن التربوي التعليمي؛ فالمدرسة هي أوّل منطلق يجب العناية به؛ إذا كنا نبغي فعلا الارتقاء بالعربية والحفاظ عليها وممارستها بين ذويها؛ يجب أن تكون البداية بالنشء الجديد بتعليمه أبجديات اللغة العربية وأدبياتها لغرسها في نفسه؛ وبتوعيته على أن اللغة اليومية المستعملة في البيت وفي الشارع ليست هي لغة الهوية ولا هي لغة العلم، بل إنها لغة التواصل وقضاء المآرب في المجتمع الصغير فقط؛ الذي هو الأسرة، أو المدينة، ولكنها لن ترقى لأن تكون لغة العلم والحضارة والثقافة والإبداع، كما يجب أن نرسخ في ذهنه بأن اللغات الأجنبية؛ ليست هي لغة هويتنا، وإنما نحن نستعين بها لأغراض اجتماعية، وأخرى اقتصادية، وتعليمية، لكنها تبقى دائما لغة غريبة عنّا، نستعين بها، لكن لا نتبناها؛ لأن لغتي هي جسدي على حد تعبير الشاعر محمود درويش: «من أنا؟ هذا سؤال الآخرين ولا جواب له، أنا لغتي، أنا لغتي

[1]– مصطفى شميعة وموسى الشامي ، اللغة العربية وسؤال الهوية، مطبعة ألغو برانت، فاس، المغرب، ط 2013، ص73.

ما قالت الكلمات : كن جسدي فكنت لشعرها جسدا»،[1] وعلى حدّ تعبير الفضل شلق "فالإنسان يسكن لغته".[2]

فالمدرسة هي أول مدخل لسؤال اللغة والهوية، بما تمثله هذه المؤسسة من أهمية في إيجاد الإنسان المحافظ على جذور هويته، فمن المدرسة تكون الانطلاقة إلى جميع مرافق الحياة الاجتماعية بما فيها المرافق الإدارية وكافة المؤسسات التي تعكس إعلاناتها وشعاراتها هوية المجتمع وهوية القائمين على سياسته، وقد أكد كثير من الدارسين والمهتمين بالقضايا اللغوية على أنّ التشكيل البدئي الأول هوية الأفراد والجماعات، ينطلق من الفصول الدراسية التي ترسّخ الانتماء والانتساب إلى الجماعة ذات المقومات الحضارية واللغوية الواحدة، وذلك من خلال التربية على القيم الذي يشترك في زرع بذورها كل المتدخلين في شؤون اللغة والفاعلين ورجالات الفكر والسياسة والمنظّرين، وكل من له صلة بالشأن التربوي التعليمي بدءا من السلطة الوصية (رئيس الحكومة، الوزراء، المفتشين، المديرين) وانتهاء بالمعلّم داخل الفصل.[3]

وفي سياق التربية والتعليم، لابدّ للمتخصصين من إعادة النظر في كل المواد التعليمية التي سترتقدّم للتلميذ، من الكتاب المدرسي، إلى الإجراءات، إلى أساليب التدريس، إلى البرامج والمقررات التي تتضمن الجوانب التعليمية والمعرفية والقيمية التي يراد إيصالها وتبليغها إلى التلميذ قصد تكوينه وبناء شخصيته البناء المنسجم والمتكامل مع البنية الثقافية والقيمية التي تتوافق ومتطلبات المجتمع أولا والعصر ثانيا، وتخضع المنظومة التربوية التعليمية بكل

[1]– محمود درويش، أنا لغتي، مجلة النهضة، ص122.

[2]– الفضل شلق، اللغة والدولة المفقودة، مجلة النهضة، ص15.

[3]– ينظر، مصطفى شميعة وموسى الشامي، اللغة العربية وسؤال الهوية، ص73-74.

أطوارها بما في ذلك التعليم العالي والبحث العلمي إلى سلطة تتكفل بعملية تخطيط بنود السياسة التعليمية اللغوية المقررة، تلك التي يفترض أن تكون سياسة وطنية تسهر على حماية اللغة الوطنية الرسمية للبلد؛ ويجب التنبيه إلى أن هذه السياسة تمثل مسؤولية كبيرة ودقيقة بحكم أنها تنطلق من هاجس الحفاظ على هوية الوطن الصغير أولا الوطن الكبير (العالم العربي) ثانيا، إذ كلا الوطنين ينضويان تحت راية اللغة الجامعة؛ التي هي العربية التي نفخر بها، وهي رمز عزّنا وشرفنا ويكفي أن الله شرفها بأن أنزل بها كلامه المعجز لكل كلام البشر على اختلاف ألوانهم وألسنتهم وأجناسهم وحدودهم الجغرافية مصداقا لقوله تعالى: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا** ۚ...»،[1] وفي قوله كذلك: « **وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ** ۚ **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ**».[2]

وباعتبار المعلم مدخلا إلى الترغيب أو التنفير من اللغة العربية طبقا لمستوى أدائه لتلاميذته، يجب على السلطات المعنيّة أن تختبر معلم اللغة قبل التعيين مباشرة أمام لجنة من كبار وأقدم أساتذة التخصص في العلوم اللغوية والنحوية وتحليل النصوص؛ اختبارات شفاهية حتى تستطيع الحكم على صلاحيته لأن يعطي عطاءا متميزا في مادته أم لا؟ ويتبع هذا دورات تكوينية تقوم بها المراكز النوعية لتعليم العربية، أين تلقى بها محاضرات لكبار أساتذة اللغة والنحو والبلاغة، وبعض أعضاء مجمع اللغة العربية، مما يسهم في ربط

[1]– سورة الحجرات، الآية 13.

[2]– سورة الروم، الآية 22.

المعلم بحركة الثقافة العربية، ويمكّنه من متابعة إنجازات المجامع والأقسام،[1] من معاجم، وجمع المصطلحات، وكل ما استجد في ميدان تعليم العربية، وخاصة مع موجة الوسائل التكنولوجية الحديثة ودورها في الانفتاح على الآخر.

2. **الدعوة إلى الانفتاح على الآخر:** إنّنا نعيش في عصر يحتم علينا معرفة أكبر عدد من اللغات، ولقد يسّرت وسائل الاتصال الحديثة كل صعب، وقربت كل بعيد، وأمام هذا الوضع، لا يجب أن نرتبك أو أن نفهم التعدد اللغوي فهما سطحيا خاطئا، أي بمعنى تجميع كمي لعدد من اللغات على حساب العمق المعرفي والمردودية التعليمية لمجرّد التظاهر والتباهي؛ بل يجب تقليص الدور الذي يجب أن تضطلع به اللغة أو اللغات الأجنبية، وتحديد الهدف من تعليمها واستعمالها، وهو التفتح على العالم والتواصل معه، والاستفادة منها في اكتساب أنواع الخبرة المحتاج إليها، والاستعانة بها في البحث العلمي والتبادل التجاري وعدم تجاوز هذه الحدود بالسيطرة أو الهيمنة أو الحلول محل لغة السيادة أو تهميشها كما هو واقع العربية الحالي.[2]

يشير واقع العربية الحالي؛ أن تعليم العلوم؛ كالطب والهندسة والفيزياء، وعلوم الاقتصاد ومعظمها تلقن باللغات الأجنبية؛ الفرنسية في دول المغرب العربي الكبير، والإنجليزية في دول المشرق العربي؛ حتى أصبح ينظر إلى من لا يجيد هاتين اللغتين في العالم العربي بأنه جاهل ومتخلّف، بل وقد يستهزأ منه في المطاعم والفنادق، وبعض المؤسسات الاقتصادية وكذلك في المستشفيات،

[1]– عبد الله التطاوي ، اللغة والمتغير الثقافي، الواقع والمستقبل الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2005/1، ص46-47.

[2]– ينظر، عبد العالي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم (عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية)، دار الكتب العلمية بيروت، ط2014/1، ص58.

وإزاء هذه السخرية؛ أصبح المواطن العربي يخجل بعربيته، ويسعى جاهدا لتعليم اللغات الأجنبية، حتى يرفع من قيمته وقدره وسط أقرانه، ولعل هذا الشعور النفسي هو الذي حطّ من قيمة العربية، لغة الأمة، وشجع معظم الشباب خاصة على اكتساب اللغات الأجنبية.

إذن نحن أمام وضع خطير يتهدد العربية، والمشكل ليس في الانفتاح على الآخر، ولا في العولمة ولا في وسائل الاتصال الحديثة؛ بل المشكل فينا نحن العرب، وعلى حد التناص الذي وضعه عبد الله التطاوي، "من حكمة الشافعي المشهورة بإبدال (الزمان) باللسان":

نعيب لساننا والعيب فينا وما للساننا عيب سوانا

ولقد دافع عن فصحانا عبر التاريخ غير نفر وضعوا همهم في الذود عن العربية الفصيحة، وعن أهلها، ومن الطريف أنهم ليسوا عرباً خلصاً؛ فـ (سيبويه الفارسي) ألف كتاباً في النحو العربي ما سبقه إليه أحد ولا ألف بعده أحد، و(الجاحظ الفارسي) صاحب فضل في الدفاع عن العربية والعروبة بمألفه البيان والتبيين، و(عبد القاهر الجرجاني) صاحب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وغيره من العلماء والمفكرين والمفسرين الذين يعرفون أن الثقافة هي أصل الانتماء ومحور الولاء، فدانوا للعربية بكل ما يملكون دون تعصب لمولد أو لنشأة أو لنزعة عرقية أو عنصرية، فملؤوا العالم بفصحانا، ودانوا لها بالولاء، وصاروا أساتذة من أهلها، وهنا أصبحت الثقافة العربية إنسانية بما تحمله الكلمة من دلالات؛ لم تعرف حواجز الأجناس ولا الأديان وإلا ما سادت بين أقاصي الأرض وأدانيها،[1] بالشكل الذي يشهد به تاريخ الأمم والحضارات.

[1]– عبد الله التطاوي، اللغة والمتغير الثقافي، ص42.

فإذا غيرنا يذود عن لغتنا، بل إن هناك من يتنافسون لاكتسابها وإتقانها نطقاً وممارسة لعدة أغراض (تجارية، حباً في الإسلام، الحصول على وظيفة الترجمة أو الإعلام...)، فإنه من الواجب أن نحافظ على هذه اللغة وأن نستثمر في لغة الآخر.

بأخذ كل ما هو إيجابي وتسخيره للحفاظ على لغتنا العربية؛ يجب أن نحافظ على إرث الماضي، ونساير مقتضيات الحاضر، وأن نتعلم من الآخر كيف استطاع أن يحافظ على لغته، وكيف تمكن من مسايرة الركب الحضاري، يجب أن نتساءل كذلك عن السبل التي تحفزه على الابتكار والإبداع والإنتاج العلمي والمعرفي؛ فبالتشخيص المعرفي، والتحليل الدقيق للأوضاع، وبتتبع تاريخ التطوّر، نستطيع أن نعيد للعربية مجدها الذي ضيّعه أبناؤها لعدم استغلالهم لكل الفرص المتاحة للتطور، فكلما ظهر علم جديد، تجنبوه أو نظروا إليه نظرة الغازي، في حين كان يجب استثمار كل ظاهرة علمية جديدة في أوانها وفي مجالاتها، فنحن نظرنا إلى العولمة على أنها استعمار مقنع، ونظرنا إلى التكنولوجيا والشابكات على أنها استعمار وهيمنة للغة الإنجليزية، وبدل أن نتصرّف تصرفا إيجابيا لتقبل هذه التطورات التي هي في حقيقتها طبيعية وناتجة عن الفكر الإنساني الذي يسعى دائما، وربّما بوحي من الله عزّ وجلّ إلى تطوير سبل العيش لإدراك حقيقة يغفلها كثير من الناس وهي قوله تعالى: «وما أوتيتم من العلم إلا قليلا» فالعلم، بحر واسع؛ وشواطئه لا يمكن إدراك حدودها. وبدل التجاوب مع التطورات الحديثة انطوينا أو انشغلنا عن الدفاع عن لغتنا، وبدل أن نقف عند سفاسف الأمور، يجب أن نستثمر التعدد اللغوي في ترجمة إرثنا العربي إلى لغات الآخر؛ بل وإلى كل لغات العالم حتى يقرأنا الآخر الذي يملك اعتقادا خاطئا عن العرب والعربية؛ فتاريخنا الحافل بالإنجازات العلمية العظيمة

في كل مجالات الحياة، بدءا من ثقافتنا الدينية إلى اللغوية إلى البلاغية والمعجمية فللنقدية والأدبية، بالإضافة إلى الطب (ابن سينا)، الرياضيات (الخوارزمي)، إلى علم الاجتماع (ابن خلدون)، الفلسفة (ابن رشد)، التصوف (الحلاج، ابن عربي، رابعة العدوية)، إلى السياسة، وحكم الخلافة في عهد عمر بن عبد العزيز، وعمر بن الخطاب (رضي الله عنهما) ، حيث عرف العرب الديمقراطية قبل أن يعرفها الغرب.

وعلى العموم؛ «تظل العملية التعليمية في حاجة ماسة إلى اصطناع الازدواجية المتوقعة بين مصادر الثقافة العربية ومصادر الثقافات الأجنبية، مما يحتم على الدارس ضرورة تعلّم إحدى اللغات الأجنبية –على الأقل– وإتقانها نطقا وكتابة، لتكون سندا له في الاطلاع على الثقافات الأجنبية، ومحاولة اختراق حواجز المكان واقتحام مجالات الفكر، ومناقشة فكر الآخر عن فهم ووعي من قبيل الإثراء لفكر الأمة ولغتها، وهو ما يتأكد من خلاله منطق الانتماء للثقافة الأم من جانب، وما قد يضيف إليها بما يثريها ويزيدها عمقا ونضوجا من جانب آخر».[1]

وبالإضافة إلى فهم ووعي الآخر توكل له مهمة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية، ومن العربية إلى اللغات الأجنبية لتعريف الأجانب بحضارتنا العربية العريقة منذ ما قبل الإسلام إلى أزهى عصورها وخاصة في صدر العصر العباسي الأول.

وتظل الترجمة نافذة فكرية ومدخلا حضاريا نطل منه على فكر العالم من حولنا، أو يطل علينا ذلك الفكر من خلاله، بما يضمن لهويتنا العربية مزيدا

[1]– عبد الله التطاوي، اللغة والمتغير الثقافي، ص58.

من التواصل وعدم الانغلاق، كما يضمن لها مزيدا من الصقل والانفتاح على كل ثقافات الآخر ومناهج فكره ومواد إبداعه، فالترجمة ركن أساس يضمن للمكتبة العربية المزيد من النضج والاكتمال والثراء من خلال تزايد إيقاع التفاعل المعرفي والحوار العقلي وحتى الوجداني مع معطيات الثقافات المحيطة بنا.[1] على أن تكون هذه الترجمة تحت الرقابة الصارمة خاصة في مجال ترجمة القرآن الكريم والحديث الشريف حتى لا يقع هناك تقصير حول فهم النص القرآني، ولنا في ترجمة العرب القدامى ما يشجعنا على المطالبة بتدريس الترجمة في كل مراحل التدريس خاصة الثانوي والجامعي.

3. تفعيل دور المجامع العربية:

يقول عبد السلام المسدّي: «إنّ فكرة إنشاء مجامع اللغة العربية مرتبطة تاريخيا بالاحتماء من الغزو اللغوي، بدأت في سوريا عام 1919م يوم كانت اللغة التركية تحتكر فضاء فسيحا من التداول، ولاسيما في أجهزة الإدارة، والدواوين، وتأسس مجمع القاهرة عام 1932، ومجمع بغداد عام 1947م، ثم تتالى استحداثها بتسميات تختلف في الشكل، وقد تختلف من حيث المضمون، والغايات المعلنة: في عمان، وتونس، والخرطوم، وطرابلس، والجزائر والرباط، وكان في إنشاء بعضها قصص شديدة التشويق كما حصل للمجمع العلمي اللبناني وحتى لمجمع اللغة العربية الفلسطيني، وإذ قد خيف منذ البدايات أن يفضي التعدد إلى تشتت الجهود وازدياد التباين في ابتكار المصطلحات، فقد التأم في دمشق منذ عام 1956م مؤتمر المجامع الثلاثة القائمة يومئذ (السوري، والمصري، والعراقي) وأوصى ببعث اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية

[1]– عبد الله التطاوي، اللغة والمتغير الثقافي، ص108.

«وكان لزاما للتوصية أن تنضج على مهل فلم يتحقق إنجازها إلا في 1971، وكان في أثناء ذلك قد انبعثت مؤسسة أخرى هي مكتب تنسيق التعريب بالرباط (1961) التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم».[1] وبعد هذه المجامع، أنشأت مجامع أخرى في السعودية عام 1999، والكويت 2009 بسعي حثيث من الصحافة الكويتية، ولكن هل قامت هذه المجامع بوظيفتها كما ينبغي؟

بناء على الجهل؛ ظنّ بعض أعضاء هذه المجامع أنّ اللغة العربية ليست في حاجة إلى حماية وهي في عقر دارها، وبعيدا عن كلّ الخطابات الإنشائية، وبكل تعابيرها الفصيحة فيما يتعلق باللغة العربية والدفاع عنها، لم تتقدم العربية قيد أنملة،[2] وعلى حدّ تعبي عبد السلام المسدّي: «إنّ حال اللغة العربية –على مدى عقود دولة الاستقلال– لم تكن في يوم أفضل مما كانت عليه في أمسه».[3]

وعلى أساس الوعي اللغوي الجديد؛ وتحول العالم إلى قرية، وتطور كل وسائل الاتصال الحديثة؛ أصبح ضروريا تفعيل دور مجامع اللغة العربية في كل أقطار العالم العربي، وذلك بالتنسيق وتوحيد الجهود والآراء؛ بعقد اجتماعات كل مرّة في دولة من دول العالم العربي، وبالتواصل اليومي عبر وسائل الاتصال الحديثة، والاقتداء بمناهج الغرب وكل السبل التي من شأنها تحبيب اللغة العربية أولا إلى أبنائها وخاصة الأطفال والشباب لأنهم هم مستقبل اللغة العربية، ثمّ نشرها على أوسع نطاق في العالم.

---

[1]– عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، ص111.

[2]– ينظر، عبد الغني أبو العزم ، مقال التخطيط اللغوي للارتقاء بالتنمية البشرية ، مجلة النهضة ، ع9، ص75.

[3]– عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، ص112.

إننا نرى أنّ هذه المهمة تعدّ مسؤولية كبيرة، ولكنّها ستذلل بجهود كل صنّاع القرار، وكل المتخصصين من لسانيين وأنثروبولوجيين وعلماء اجتماع وعلماء النفس، وإعلاميين ومهندسين وحتى علماء الاقتصاد، لأننا في عهد يحتم علينا الاستثمار في اللغة، في لغتنا الأم لغة الأمة، وفي كل اللغات الأجنبية، خاصة الفرنسية والإنجليزية، وإذا كان ما قدمته المجامع والمؤسسات اللغوية العربية من إنجازات لا يستهان بقيمتها العلمية؛ إلاّ أنّها ظلت تشتغل في غياب تخطيط لغوي شمولي ومؤسس لمستقبل اللغة العربية، ومن منطلق أنّها تحتل حيّزا جغرافيا واسعا على مستوى متكلميها، باعتبار التخطيط اللغوي قاعدة للارتقاء باللغة نحو مجتمع المعرفة والتنمية البشرية والاقتصادية، شأنها شأن كل مخطط يراد تطبيقه.[1]

ويعدّ التخطيط اللغوي معيارا لكل التوجهات السياسية اللغوية لذلك فهو يدعو للمعاينة والتفصيل في واقع اللغة العربية في كل قطر من أقطار العالم العربي، وإذا كانت اللغة القومية توجد في قلب البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، فلأنّها مرتبطة بما يخطط لها من توجهات إستراتيجية قائمة على دراسات ميدانية جغرافية مفصلة لواقع اللغة العربية، وإذا كان العالم كلّه يعتدّ بالتخطيط اللغوي من الأولويات، فلأنه يقود بالضرورة بمواصفاته العلمية إلى تحديد الرؤية المستقبلية.[2]

وعلى ضوء الرؤية المستقبلية لابدّ للمجامع اللغوية العربية وضع برامج موحدة واستراتيجيات محكمة لتوحيد التعليم في العالم العربي، حيث تكون البداية

[1]– ينظر عبد الغني أبو العزم، التخطيط اللغوي للارتقاء بالتنمية البشرية، مجلة النهضة ، ع09، ص75.

[2]– نفسه، ص8.

بتدريس كل ما له علاقة بالتراث والإرث الحضاري وتاريخ الحضارة العربية والإسلامية في كل مجالات الحياة، وكذا علاقة العربية بجاراتها من الأقوام والشعوب قبل وبعد الإسلام، وكيف أنها تأثرت وأثّرت دون تفتيت لغتها أو تشتيت شملها، فلابدّ لهذا الجيل والأجيال القادمة من معرفة تاريخهم المجيد ومن الاعتزاز بلغتهم العربية، وبعلماء العرب والعربية من فلاسفة، وأدباء، وشعراء، وعلماء اجتماع، وعلماء التفسير وأطباء وبالخلفاء وبحكام العرب والمسلمين الذين ازدهرت العربية في عصورهم.

وللعربية تاريخ ضارب «في جذور التاريخ وأعماق الزمان؛ وللعربية أعلامها الكبار الذين ملؤوا الدنيا فكرا وعلما في زحام ظلام أوروبا وقتامة تاريخها الوسيط؛ فكان جابر بن حيان في الكيمياء، وابن الهيثم في البصريات، والرازي في الطب، والخوارزمي في الرياضيات، والإدريسي في الجغرافيا، والطبري في التاريخ، وابن سينا موسوعة جامعة بين الفلسفة والطب والشعر والقانون والتاريخ والنقد، وكان ابن رشد والكندي والفارابي وغيرهم من أعلام ارتفعت قاماتهم وقامة ثقافتهم العربية بما لا يدانيها في أمة أخرى بين علم وفكر، ظلت مقوماته الطبيعية والعقلية ورحابته الإنسانية بمنأى عن التعصّب، فلم تمارس قهرا، ولم تنطلق من عنصرة ولا أحقاد».[1]

إن ما يفتقده هذا الجيل هو حبّهم للعربية وتهافتهم على اكتساب اللغات الأجنبية، لاعتقادهم أنّ العربية لا تقدّم شيئا لهم، فلم يعد لديهم ذلك الإيباء العربي، ولا تلك الحميّة التي عهدناها وقرأنا عنها في تاريخ العرب والعربية،

[1]– عبد الله التطاوي، اللغة والمتغير الثقافي، ص213.

وهذا الوضع يستدعي تغييرا جذريا لمناهج التعليم كون أول ما يتلقاه هذا النشء هو التربية والتعليم.

4. التعريب:

لابدّ من التعريب في نظام التعليم والإدارة وفي ميدان البحث العلمي وقطاع الإنتاج والأعمال، من دون تعصب أو ادّعاء باكتفاء ذاتي لغوي، أو غناء عن اللغات العالمية، وما تحمله معها من معارف وثقافات، وما تختزنه من إمكانات معرفية لا مجال لإنكارها، ومن المبادئ التي يجب ترسيخها في أذهان النشء الجديد لأنه لا نهضة ولا تنمية لأمّة بغير لسانها ولا مكان في تجارب التاريخ لفرضيّات مزعومة.[1]

ومن فوائد التعريب زيادة عن كون ما يقرأه العرب في كل القطاعات مدونا بالعربية، تحصيل كميات هائلة من المفردات والمصطلحات المعرّبة، مما يعدّ ذخيرة لغوية منها ما يتمّ تداوله، ومنها ما يهمل لكنّه يوثق في المعاجم. والمطلوب من المجامع العربية وكذا صنّاع القرار: «التعريب الشامل للتعليم المدرسي والجامعي وإنشاء مجمع اللغة العربية القومي، وتوطين البحث العلمي المتقدّم في لغتنا القومية، وتحرير خطابنا القيادي بالعربية الفصيحة، وترتيب دور رسالي لسفارات الدول العربية بالخارج».[2]

وتجدر الإشارة إلى أنّ جهود المجامع العربية وكلّ الباحثين بل والمثقفون الملتزمون على جهة النهوض بأوضاع اللغة العربية من الداخل إحياءا وتطويرا وتغذية اصطلاحية، وعلى جهة "التحسيس" بمركزية العامل اللغوي في مشروع

---

[1]– ينظر، عبد الإله بلقزيز، مقال العربية منطلقات وأهداف، ط5، مجلة النهضة، ع2014/9.

[2]– حسن بشي، السياسة اللغوية العربية ، منهج للتأصيل والتطوير وموالة العصر، كتاب الندوة الدولية حول التعدد اللساني واللغة الجاعة، ج2014/1، ص84.

الاستقلال الوطني والنهضة القومية والتقدم الاجتماعي والعلمي لن تنجح ونؤكد أنّها لن تنجح إذا لم يكن هناك جهد ممائل من قبل الدولة الوطنية لأنها هي صاحبة القرار والتنفيذ، فمنذ نيل الاستقلال السياسي ودول العالم العربي في تبعية إلى مستعمريها في معظم قطاعات الحياة الحساسة؛ الاقتصادية والإدارية، والاجتماعية، والعلمية، حيث خلقت هذه التبعية فجوة لا تزال في اتساع متنام أضرّ بوضع اللغة العربية في عقر دارها، حيث اتسعت مساحات نفوذ اللغات الأجنبية في قطاعات الإنتاج والعمل والإدارة، والخدمات العامة والتربية والتعليم والاتصال والإعلام والحياة العامة، بما في ذلك؛ مجال التخاطب اليومي والتبادل الاجتماعي واللغوي للقيم، حيث تزامن اتساع رقعة المساحة اللغات الأجنبية مع تضاؤل وضمور مساحة حضور اللغة العربية واشتغالها في المجالات والقطاعات المشار إليها، ويعود الاختلال في التوازن بين المساحتين إلى السياسات الرّسمية لأنظمة الحكم القائمة وللنخب الجديدة الحاكمة اليوم.[1]

وبناء على السياسات الرسمية لأنظمة الحكم في العالم العربي الموالية للغرب بذريعة أن التعريب لا يلاءم متطلبات العصر تعليما واقتصادا وبأنه غير قادر على المنافسة العالمية، تولّد جيل من المتعلمين المنفصلين عن هذا العصر؛ حيث تحضر عندهم اللغة العربية حضورا باهتا أو شبه رمزي، وهذا الوضع سمح للغات الأجنبية بالتمادي والتغلغل في كل أنظمة الدول العربية، ولعلّ الذي زاد الطين بلّة هو مدخل التعليم الخاص خاصة في دول المشرق العربي بحجّة «التخفيض من أعباء التنمية الاجتماعية» بإشراك القطاع الخاص الذي صمم برامجه على فكرة «ربط التعليم بالتنمية» وتوسل اللغات الأجنبية أداة

[1]– ينظر، عبد الإله بلقزيز، اللغة العربية منطلقات وأهداف، ص14.

في ذلك التكوين في المقام الأول بذريعة اتصال التنمية في بلادنا العربية بمحيطها العالمي.[1] فتضاءل حضور العربية بحجة أنها ليست لغة العلم، وتراجعت مردودية التعليم الوطني لكل دولة عربية ، وبدل التحصيل العلمي لخدمة الوطن والهوية العربية، بدأ الاستثمار في التعليم من أجل تحقيق الأرباح بين الجامعات المتوأمة أو الدولية.

وأمام سياسة التصفية والتبديد المنتهجة ضدّ اللغة العربية في عقر دارها، فنحن أمام جبهتين، جهة البناء والتأهيل، وجهة الدفاع والتأمين؛ الأولى تتحقق بالعلم والثقافة والبحث العلمي المنصرف إلى تنمية القدرة العلمية والاصطلاحية للغة العربية. وتبسيط قواعدها النحوية والصرفية، وتيسير طرق تلقينها واكتسابها للناشئة، ومراجعة برامجها في المدارس والجامعات، ورعاية البحث العلمي فيها والإنفاق الرّسمي عليه، ودعم أطرها المؤسسة العلمية مثل مجامع اللغة العربية. وتتحقق الجبهة الثانية بالنضال الثقافي والاجتماعي –المدني والسياسي– ضد كل من تخوّل له نفسه أن يدعو إلى العامية أو يمجد اللغات الأجنبية أو يحرض اللهجات الأخرى على أن تصبح هي كذلك لغة رسمية، فالنضال الأول بنائي وطويل الأمد، وجمهوره الأكاديميون والباحثون، والنضال الثاني دفاعي ينتمي إلى التمسّك بحقوق المواطنة، جمهوره كل المواطنين، وكما يحتاج الأول إلى أطر خاصة به، يحتاج الثاني إلى أطره الشعبية المناسبة، فالعربية هي الكينونة، وهي الوطن.[2]

5. توجيه الإعلام لخدمة اللغة العربية الفصحى:

[1]– ينظر، عبد الاله بلقزيز، اللغة العربية منطلقات وأهداف، ص52.

[2]– ينظر، عبد الإله بلقزيز، اللغة العربية، منطلقات وأهداف، ص55-56.

لا تنمو التكنولوجيات في فراغ اجتماعي، إنها تأخذ مكانها ضمن سياقات مجتمعية تملك خصوصيات تاريخية لكنها تندرج في الوقت ذاته في الحراك العالمي الذي لا يمكن الانفلات منه.[1] ولقد ساهمت وسائل الاتصال التكنولوجيا الحديثة في ربط كل واحد منّا بالآخر، وبالتالي فإن المجتمع البشري لن يعيش في عزلة بعد الآن، فقد تغلبت هذه الوسائل على قيود الزمن والمسافة، وهذا يجبرنا على التفاعل الجمعي والمشاركة، كما انتشرت شبكات الاتصال عن بعد وشملت مختلف أنحاء العالم من أجل إتاحة المعلومات لكل الشعوب، أضافت وسائل إعلامية جديدة إلى الكثير من الشعوب والأمم والحكومات، مثلما وضعت في يد خصومها أدوات إعلامية جديدة، فمتاح اليوم أمام الأطراف المختلفة: الصحافة الإلكترونية، والمدونات، ومواقع التواصل الاجتماعي، والبريد الالكتروني، والفاكس ،[2] والتلفزيون، والصحافة المكتوبة والمذياع، واللابتوب، والهاتف المحمول، وغيرها ممّا يسمح بالاتصال الجماهيري عبر العالم، فتنوعت مصادر المعرفة والمعلومات وتيسرت عملية الاكتساب على أوسع نطاق.

لقد أحدثت التكنولوجيات الحديثة ثورة عارمة في كل قطاعات الحياة، ومن المستحيل عدم التفاعل معها، لأنها تفرض نفسها بشكل لا مفرّ منه؛ وإن كنا لا ننكر إيجابيتها التي لا تعدّ ولا تحصى، فإن العلم سلاح ذو حدين "كما يشاع"؛ وإذا كانت رياحها قد هبّت بأشكال جديدة من الاتصال والتواصل للناس عبر الحدود لتجمعهم وتوحّد مواقفهم وتسهّل تحركاتهم وثوراتهم؛ فإنها في الواقع

[1]– ينظر، الصادق رابح، قراءة في الرهانات الثقافية والاجتماعية لتكنولوجيات السلسلة المدنية، مجلة الاتصال والتنمية،ع1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص05.

[2]– ينظر، عبد الكريم الديسي وزهير حسن ، دور وساءل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، مجلة الاتصال والتنمية، ع2016/6، ص24.

قد أحدثت تشتتا للقارات والمناطق والأوطان إلى غير رجعة، حيث من سلبياتها أنها أعادت رسم خارطة العالم على طريقة ومزاج المهيمنين عليها، حيث حملت موجات التغيير إلى العالم في سنوات، وفي بضع أسابيع سلطت على بلدان العالم العربي حركات تمرّد وثورات تتفجر هنا وهناك.[1]

وإزاء سلبيات وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة وإيجابياتها وفي مقدمتها التلفزيون والصحافة المرئية والمقروءة، كان يجب الحذر من السلبيات واستثمار الإيجابيات، خاصة وأنّ الأشكال الإعلامية لا يخلو منها بيت أو منزل، فهي متاحة للجميع، ولو بشكل متفاوت إن مهمة الإعلاميين (صحافيين ومذيعين، ومنشطين، ومخرجين، وكاتبي سيناريو، وأصحاب الدعاية والإشهار) هم كذلك خدم لصاحبة الجلالة "اللغة العربية"، إنّ لهم دورا فعالا في غرس النطق وممارسة اللغة العربية الفصحى، الأمر ليس بالهين، ولكن شيئا فشيئا، وخاصة مع المسلسلات والأفلام؛ فمعظم النساء الماكثات في البيوت، والمتقاعدين يتابعون شاشات التلفاز والاطلاع على معظ، القنوات، ومتابعة الأخبار وكذلك خاصة من طرف الرجال، ومتابعة أخبار الرياضة من قبل الشباب، ومتابعة حصص الأدب من قبل الأكاديميين والمثقفين والمبدعين، بالإضافة إلى حصص الطبخ والجمال، والرسوم المتحركة (أطفال) وحصص طبية، وأخرى ترفيهية، هذه النشاطات والبرمجيات التي تقدم عادة بلغة الاتصال مبتذلة لا هي من العربية الفصحى، ولا هي من العاميات المحلية، بل هي مزيج من كل هذا بالإضافة إلى لغة المستعمر؛ إننا والحالة هذه، في حاجة ماسة إلى التوجيه من قبل الدولة ومن قبل ذات الفرد الذي يؤدي وظيفته، وهو على وعي

[1]– ينظر، مي العبد الله، الاتصال ورياح التغيير، مجلة والتنمية، ع2011/2، ص05.

بأنه بتأدية هذه يخدم لغته التي هي رمز هويته. ومن هذا المنطلق يجب أن يقدم للجمهور كل ما يبث باللغة العربية الفصحى، وخاصة تلك الإشهارات التي تأتي كفواصل في الأفلام والمسلسلات.

وأمام الحداثة الغربية عموما والعولمة المعاصرة خصوصا: « أصبح النظام السمعي البصري المتمثل في عشرات الإمبراطوريات الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت هو المصدر الجديد الأقوى لإنتاج القيم والرموز وصناعتها، وكذلك لتشكيل الوعي والوجدان والذوق».[1] وعلى أساس هذا الوعي للدور العظيم للإعلاميين، فإنه من الواجب عليهم أن لا يتخلوا عن هذه المسؤولية التي تدخل ضمن مبادئ الذود عن لغة الأمة وإحيائها، وتطويرها ؛ فليس المعلم وحده من يتحمل ويتكبد عناء هذه المسؤولية، بل إننا كلنا معنيون بهذه المسؤولية أفرادا وجماعات ودولا، تحت راية الأمة (العالم العربي). فالإعلامي مثل المعلم لأن دوره نقل الأخبار بصدق، والإرشاد والتوجيه والتثقيف وخدمة كل الأهداف النبيلة للوطن وللمواطنين، وليس دوره الفرجة والتلهية وإزجاء الوقت.

يطول الحديث عن تشخيص واقع اللغة العربية المتدني حتى بين الأساتذة والطلاب، ناهيك عن المجتمع والجمهور العربي عبر كل الأقطار العربية وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على الجهل بقيمة لغة الأمة، وبأنها لم يحتف بها في مجالها الأول الذي منه تنتقل العدوى إلى كل مجالات الحياة، وهو التعليم، فقد جعلت اللغة العربية دائما من حيث الاهتمام في مركز ثانوي،

[1]– عبد الكريم الدبيسي ، وزهير ياسين الفاصل ، دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، ص35.

مع العلم «أن اللغة هي المعمار الخفي الذي يتشيد الفكر ويستقيم... إن العربية تلقي بتاريخها تحديا كبيرا أمام العلم الإنساني، وهذا التحدي يبتهج به العلماء الذين أخلصوا للعلم مهجتهم، ولكنه يغيظ سدنة التوظيف الأممي، ويستفز دعاة الثقافة الكونية؛ ولاسيما منذ بدأت المعرفة اللغوية المتقدمة على المستوى العالمي تكتشف ما في التراث العربي من مخزون هائل يتصل بآليات الوصف اللغوي، ويقف على الحقائق النحوية العجيبة، ويستلهم مكوّنات المنظومة الصورية الراقية التي انتهى إليها النحو العربي؛ من حيث هو إعراب، ومن حيث هو منطق قياسي، ومن حيث هو كذلك علم بأصول الظاهرة اللغوية الكلية...».[1]

لا ينكر إلا جاحد أنّ للعربية حضارة راقية؛ وإن أراد أن يستدل على ذلك فليعد إلى تراثها العظيم؛ إلا أننا لم نتشبث بهذا الإرث الحضاري الذي سعت وتسعى بعض الدول إلى أن تنسبه إلى رجالاتها وأعلامها؛ حيث إن كثيرا من العلوم العربية قد ترجمت ودرّست لأبناء الغرب على أنها من لدن علماء غرب، في حين إنها من لدن العرب القدامى كالطب عند ابن سينا، وكذلك علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء، ولعلّ أن موقفنا هاهنا ليس هو المقارنة ولا لمن الأفضلية، أو من هو صاحب السبق، لأن العلم رحم بين أهله سواء اتفقوا أم اختلفوا؛ ولكننا نعتبره تذكيرا فقط، من أجل الاعتبار وزرع الحماسة في قلوب المتلقين العرب للغيرة على لغتهم والقيام بالذود عنها وحمايتها من كل ما قد يهدد استقرارها بين ذويها.

وختاما؛ فإنه مهما تعددت المقترحات والرؤى والبدائل للنهوض باللغة العربية؛ من الاهتمام بالتعليم في كل مراحله ومستوياته، وبتوجيه الإعلام لخدمة

[1]– عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، ص266.

اللغة العربية، وبالترجمة أو بتعريب كل وافد، وبتعريب التعليم في كل التخصصات حتى تلك العلوم الدقيقة كالطب والفيزياء، والكيمياء، والهندسة، وغيرها؛ وبفرض اللغة العربية في الأقسام الأجنبية، التي بحلول نظام (ل م د) قد تخلت عن مقياس تدريس العربية كونها لا تضيف شيئا للطالب الذي هو بصدد تحضير شهادات عليا في اللغات الأجنبية، وعلى الرغم من كل مداخل الإصلاح، وإنشاء المجامع اللغوية العربية، وكذا المشاريع الفكرية المستقبلية في ربط كل الجامعات العربية ببعضها للنهوض باللغة العربية، وبدور الخارجيات العربية في نشر اللغة العربية؛ يبقى كل هذا مجرّد اقتراحات، أو حبرا على ورق، ما لم تتدخل الدولة بالإشراف على كل هذه المشاريع والمقترحات والمؤتمرات والنشاطات؛ تتدخل بتدعيمها المادّي والمعنوي، وبالمصادقة على تلك المشاريع المخطط لها عبر سياسة لغوية محكمة من قبل متخصصين في كل المجالات التي تمّت للغة العربية بصلة.

ونعتقد أننا أسهمنا ولو بالنزر القليل في توضيح صورة واقع العربية، بتشخيصه المعرفي لاقتراح بعض البدائل التي لو **فعّلت من قبل الدولة** وبحماسة الناشطين والفاعلين لأتت أكلها. وكما قال ديغول: «لقد صنعت لنا اللغة الفرنسية ما لم تصنعه الجنود» واللغة في صميم السياسة، وإن الصراع هو محور محرّك للسياسة لأن مكوّن أساسي في تاريخ البشر على حدّ تعبير عبد السلام المسدّي؛ فالمعركة اليوم هي معركة لغوية ومعرفية وثقافية، لأن اللغة واقعة في قلب الرّحى ضمن هذه الحرب الجديدة، حرب الاختراق الثقافي الذي تحتكم إليه إستراتيجية الاستهداف؛ لقد جرّب الإنسان كل أنواع الأسلحة كي يعيش دائما هو السيد؛ وبعد ما رأى أنها كلها قد دمّرت العالم وأباحت سفك دمه؛ انتهج سياسة أرقى وربّما أقل دموية؛ وهي حرب اللغات؛ حرب العلم

والمعرفة، وقضية اللغة هي قضية الأمن القومي بكل مضامينه وارتداداته؛ ولأن من يتصدى للحرب ويخطط لها هم دائما الحكام والقادة باستشارة أصحاب الحكمة والرأي السديد، فإن إحياء لغة الأمة والحفاظ عليها والذود عنها هي مسؤولية الدولة أولا لأنها صاحبة القرار وصاحبة التنفيذ، وأما الفئة المثقفة أو المتخصصة فهم ذوو العقول المدبّرة، وأما الشعوب فإننا نعتقد أنها ستبارك هذا العمل الجليل الذي «هو الذود عن اللغة لحماية الهوية».

قائمة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم.

1. أحمد تركي، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساحي، بيروت.
2. أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة بيروت، د.ط، د.ت.
3. حسن بشي، السياسة اللغوية العربية ، منهج للتأصيل والتطوير وموالة العصر، كتاب الندوة الدولية حول التعدد اللساني واللغة الجاعة، ج2014/1.
4. سعد بن هادي القحطاني، التعريب ونظرية التخطيط اللغوي، (دراسة تطبيقية عن تعريف المصطلحات في السعودية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2002.
5. السيد أحمد الهاشمي، جواهر الأدب، درا الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، ط1999/1.
6. الصادق رابح، قراءة في الرهانات الثقافية والاجتماعية لتكنولوجيات السلسلة المدنية، مجلة الاتصال والتنمية،ع1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2010.
7. عبد السلام المسديّ، الهوية العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط2014/1.

8. عبد العالي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم (عن واقع اللغة العربية في بيتها الاجتماعية والثقافية)، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط2014/1.

9. عبد الله التطاوي ، اللغة والمتغير الثقافي، الواقع والمستقبل الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2005/1.

10. لويس جان كالفي ، السياسات اللغوية، ترجمة، محمد يحياتن ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2009/1.

11. م.م لويس (اللغة والمجتمع) تر: تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، طبعة 2003.

12. محمد عابد الجابري ، قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط2 (ت).

13. محمود فوزي المناوي، العلم واللغة (متى يتكلم العلم العربية؟) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ط)، 2013.

14. مصطفى شميعة وموسى الشامي ، اللغة العربية وسؤال الهوية، مطبعة ألغو برانت، فاس، المغرب، ط 2013.

15. منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس، دمشق، ط1987/1.

المجلات:

16. بيان اللسان من أجل اللغة العربية ، مجلة النهضة طباعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، ع2014/09.

17. عبد الإله بلقزيز، مقال العربية منطلقات وأهداف، ط5، مجلة النهضة، ع2014/9.

18. عبد الغني أبو العزم ، مقال التخطيط اللغوي للارتقاء بالتنمية البشرية ، مجلة النهضة ، ع9.

19. عبد الكريم الدبيسي وزهير ياسين الطاهات، مقال دور وسائل الاتصال الرقمي في تعزيز التنوع الثقافي، مجلة الاتصال والتنمية، دار النهضة، بيروت، العدد 2012/6.

20. علي القاسمي ، التعدد اللغوي والتنمية البشرية، مجلة اللسان العربي ع /71، مطبعة مكتبة الأمينة، الرباط، المغرب، 2013.

21. الفضل شلقات اللغو والدولة المفقودة (الإنسان يسكن لغته)، مجلة النهضة، طباعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب ع9، خريف 2014.

22. محمد شوقس الزين، سؤال الثقافة من وجهة نظر فلسفية، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،ع2/م43/2014.

23. محمود درويش، أنا لغتي، مجلة النهضة.

24. مي العبد الله، الاتصال ورياح التغيير، مجلة والتنمية، ع2/2011.

المواقع الإلكترونية:

25. السياسة اللغوية في البلدان العربية ، علي القاسمي، (الإعلام نموذجا) www.manfata.com يوم 12 فيفري 2011، على الساعة 9:45.

26. المصطفى تاج، نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة، www.altasamuh.com يوم 12 فيفري 2011، على الساعة 01:45.